إشكالية السلطة في المجتمع العربي

أ.د. بوخريسة بوبكر
قسم علم الاجتماع
جامعة باجي مختار / عنابة

ملخص

تتمظهر التعددية في المجتمعات العربية، كما في بقية العالم، في شكل تناقضات اجتماعية، اقتصادية أو أيديولوجية. لكن التحولات التاريخية وحدها، هي التي تخلق التعددية كتمثل وممارسة مؤسساتية؛ تسمح بتعايش الاختلافات؛ التي تطبع الكيان المجتمعي. وعليه، فإن الإشكالية الحقيقية؛ التي تطرح في الوطن العربي هنا، تعود إلى التعددية وطبيعة النزاعات السياسية وخاصة منها مفهوم السلطة(الحكم) لدى كل من القادة والمواطنين.

Résumé.

La pluralité en tant que phénomène sociétal se manifeste dans le monde arabe, sous forme de contradictions sociales, économiques ou idéologiques. Mais ce sont les transformations historiques est elles seulement, qui produisent la pluralité; comme représentation et pratique institutionnelles, qui permet la cœxistence des différences caractérisant le corps sociétal. Ainsi la problématique réelle dans le monde arabe se rapporte à la pluralité et ses représentations conflictuelles et plus exactement la conception du pouvoir; chez les citoyens et les dirigeants.

استهـلال.

في المجتمعات العربية ، كما في بقية العالم، تتمظهر التعددية في شكل تناقضات اجتماعية، اقتصادية أو أيديولوجية. لكن التحولات التاريخية هي التي تخلق التعددية كتمثل وكممارسة مؤسسية تسمح بتعايش الاختلافات التي تمس الكيان المجتمعي.

فالتعددية المؤسسية هي ترجمة لعلاقة قوى، و هي مفروضة كنموذج عمل للحقل السياسي بواسطة تقنيات الانتخاب و التداول. و تحيل علاقة القوى إلى المنابع السياسية التي يمكن للفاعلين تجنيدها في الصراع الذي يخوضونه و التي من بينها: الاقتصاد، الدين و الثقافة السياسية. و تكتسي هذه الأخيرة ، أهمية بالغة في تشكيل و إعادة إنتاج المحيط العمومي الذي يخضع له منطق السلطة.

من هنا، فالقضية أو الإشكالية الحقيقية في الوطن العربي تحيل إلى التعددية والأشكال التي تكتسيها النزاعات السياسية و خاصة مفهوم السلطة (الحكم) لدى كل من القادة و الرعايا(1). فالمجتمعات العربية تتصف بالمركزية: "إنها ليست تعددية"، ذلك أن المصالح الاجتماعية ليست منظمة بكيفية مستقلة (محايدة) بالنظر إلى التقاليد و الممارسات الاجتماعية التي ترفض كل وساطة(2).

و تقدم تجربة "التعددية" ، في الوطن العربي ، جملة من التشابهات و التي نحاول معالجتها وفق نموذج ديناميكي يتمفصل حول:

1-الإسلام كمرجعية و أيديولوجيا،

2- خصخصة الدولة،

3- التنمية و التداول،

4- الجماهير بين الولاء و التمرد.

1 -*الإسلام كمرجعية و كأيديولوجيا*.

يتواجد الخطاب الديني ، بقوة ، في ثنايا المجتمع العربي برمته. و هو يحمل طموحات و مشروعات سياسية أي: هموم الناس و مشاغلهم. و بوصفه عامل موروثا توحيديا ، فهو الذي يحدد الهوية الانتماء للمجتمع و الوطن. كما يشكل زيادة على ذلك، دعامة للتمثلات التي من خلالها يرى المجتمع فيها ذاته و يحدد هويته. و مع ذلك فإن مصطلح "الإسلام" يكتسي أوجها عديدة (التماسف بين الإسلام كرسالة مقدسة و الإسلام العامي و تباين صور ممارساته اليومية) ، إضافة إلى أنه يمنح عدة آفاق للتحليل (دينية، تشريعية ، سوسيولوجية أو تاريخية).

و عليه، فهو يمكّن كل فرد من مشروعية الحكم على: ما هو " جائز"، و ما هو " بالطل " ، أو ما هو "حق" و ما هو "ليس بحق" (قاعدة: الحق و الباطل). و من هذه الزاوية ، يشكل " الإسلام " خطابا (أيديولوجيا) و ثروة سياسية لا يستهان بها ، يوظفها البعض من أجل الاعتراف بشرعية نظام سياسي ما أو معارضته. لكنه من الخطأ اعتباره فاعلا سياسيا مؤسسيا (دستوريا) يتصف بدرجة من التجانس و العقلانية.

و في السياق الذي يتصف بغياب قواعد المنافسة على الحكم (قواعد اللعبة السياسية) أي الافتقار إلى مرجعيات سياسية تحظى بالوفاق أو الإجماع فإن المتنازعين أو

بعضهم يكتسبون الشرعية بالاستناد إلى المرجعيات السياسية المتوفرة: الشرعية التاريخية، أو التقليدية ، القوة العسكرية أو الشرعية الدينية

إلخ... يمكن أن يشكل هذا الموقف أو الواقع ، أي واقع الصراع و/أو المنافسة، أحد العوامل المفسرة لهشاشة النظم العربية التي يترصد بها العنف عند كل منعرج أو أزمة. و هي صراعات من اجل الاستيلاء على السلطة أو للضغط على الدولة بقصد استصدار قانون ينظم الحياة العامة.

و قد لا تكون هذا الصراع من أجل السلطة فحسب ، بل قد يتحول إلى منافسة بين عدة شرعيات (تاريخية ، عسكرية أو انتخاباوية) تفرز أنماطا من الاستبداد: التقليدي، القومي أو الإسلاموي. إن غياب الشروط السوسيولوجية و الثقافية لتحقيق الاستقرار النسبي للنظم السياسية القروسطية الإسلامية (العربية) سيجعلها تجابه "العنف السياسي"، طالما لم يتم الاتفاق أو الإجماع حول نموذج شرعية من طرف غالبية أفراد الشعب.

هكذا فالطموحات السياسية في المجتمعات التقليدية أو الدينية تتم صياغتها من خلال لغة دينية و توظيف مقولات " الخير" و " الشر" ، "النحن" و "الهم". و تمثل مرحلة مقاومة الاستعمار الأوروبي الحديث ، من أجل الاستقلال السياسي ، فرصة للتحقق من مدى صدق تلك الفرضية. تلك المقاومة التي قادتها النخب القومية و التي وجدت في الإسلام أيديولوجيا تجنيدية قوية.

و عليه ، فإنه من المعقول أن تحدد و ترتبط خصائص المؤسسات السياسية، ما بعد المرحلة الكولونيالية بالإسلام. لكن إقامة ذلك الارتباط قد يمثل خطرا معرفيا، لكونه يتجاهل التمييز الضروري بين مرجعية الخطاب أو ممارسة سياسية للإسلام، و بين الوظيفة الاجتماعية لتلك المرجعية. و تلك الديناميكية ذاتها يعاد إنتاجها ، اليوم ، مع الدولة الوطنية و/أو القومية ، التي يتهمها الإسلامويون بإدارة ظهرها للطموحات الشعبية. و لذلك فقد شكل بروز الظاهرة الإسلاموية في 1980 ، نهضة أو ثورة شعبوية أنهكتها الممارسات الحكومية الطفيلية من خلال الرشوة (لدى أعوان الإدارة) و البيروقراطية.

و في مؤلف شهير نشر عام 1960 ، أكد Clifford Geertz (3) الفكرة التي مؤداها: أن الاستقلال السياسي لا يعمل على تحقيق سيرورة تكوين دولة حرة ، و لكنه يحفز و يشجع عملية إحياء المشاعر الأولية: أي أنماط الوعي و السلوك التي تعيد إلى آليات

التضامن الاجتماعية [خارج إطار الدولة] ، مثل: الانتماء العرقي ، اللغوي، الديني أو التقاليدي.

و تشكل هذه المعارضة ، إذن ، موقفا مضادا و معارضا ، لنمط حياتي مغاير ، يمثله سلوك النخب السياسية التي تلعب ورقة رهانية وحيدة هي الاستيلاء على السلطة المؤسسية الممركزة.

2- *خصخصة الدولة*.

لقد تم التعرض بالوصف و التحليل لاستبدادية النظم العربية في مؤلفات كثيرة ، لكن القليل منها توقف عند الأسباب الأساسية المرتبطة بالشروط التاريخية و التمثلات الثقافية التي تمارس فعلها في علاقات الحكام بالرعايا.

لا تعود قوة النظم العربية الاستبدادية إلى أيديولوجيات خاصة ، بقدر ما تستمدها من استعدادات غالبية أفراد الشعب ، التي لا تشعر و لا تقدر أهمية الاختيارات السياسية التي تعرض عليها في صيغ الجمهورية أو الملكية. و يبدو العالم العربي محكوم عليه بقدرية الحكم الفردي و نتيجته المباشرة الرشوة المعممة.

و هنا ينقلب مفهوم " السيادة " ، من مقولة تتجاوز الأفراد و المجتمع إلى ملك النظام الكوني أو الإلهي. هكذا لا يمكن للتقاليد أن تشكل منبعا للنظام الحالي ، بل أنها عبارة عن محاولة إضفاء الشرعية على الحاضر باللجوء إلى ماضي أسطوري و ذلك في سياق استراتيجية تتبني على إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه.

لكن ما يقلق رجل الشارع اليوم ، هي فكرة المشرع البشري الذي يحل محل الله ، و استبدال التشريع الإلهي بالقوانين الوضعية. و لا تحاول النظم العربية معادة أو مواجهة هذا النظام الرمزي ، بل أنها تعمل على استثماره و توظيفه لأجل الديمومة. و من هنا تصبح إشكالية خصخصة الدولة ممكنة بفعل لاتجذر الوعي بالخاصية العمومية للسلطة لدى عامة الشعب. فالأفراد يبدو أنهم لا يقدرون أن القوة و الثروات التي تتمتع بها الدولة منبعها الشعب ، سواء تعلق الأمر بالفائض الذي يفرزه العمل المحلي أو الموارد الأولية التي يزخر بها باطن الأرض.

و تتولد التعددية من هذا الوعي. و إذا أمكن النظر إلى السلطة على أنها عمومية فهناك احتمال أن ترتفع الأصوات لنقدها حول طرق توظيف السلطة و الثروات العمومية

التي تحوز عليها. لكن المؤسسة العسكرية ، في الدول العربية و ككل مؤسسات الدولة تدافع عن مصالح النظم السياسية ، و هو ما يطعن في الخاصية العمومية للدولة.

و نتيجة انفلاقها بين منطقين متباينين ، تتموقع المجتمعات العربية بين لحظتين تاريخيتين ؛ الأولى: تقليدية ، أين يمثل القائد فيها ، وحدة المجتمع السياسي. و بهدف الاستيلاء على الدولة يحتاج القادة إلى التماثل بالأمة التي يضعون أنفسهم في موقف المدافعين عنها. و الثانية: معاصرة ، أين تتجلى طموحات المشاركة في قضايا الدولة بشكل محتشم . و حسب ، P.J.Vatikiotis (4) ، فإن غالبية أفراد الشعب لديها تجذر تقاليد تجهل المبادئ الأساسية للنظام التمثيلي... و هذا لا يعني بالضرورة ، أن التقاليد هي التي تحدد النظام السياسي ، بل أنه يتم توظيفها بما يناسب أهداف النظام أو الحكم ، و هي ليست بالتأكيد تماسك المجتمع.

و حسب Ernest Gellner (05) ، فإن المجتمع المنقسم أو (اللامتماسك) هو حقل تعارض بين مجموعات. و ميزته الجوهرية أنه يقلص –إلى الحد الأدنى– التخصص السياسي: فالنظام – التماسك أو الانسجام– لا تضمنه سلطة سياسية مؤسسية(شرعية) ، لكنه يتحقق بفعل توازن داخلي بين مجموعات من طبيعة واحدة اتجاه تخوف مشروع. من هذه الزاوية فالمجتمع العربي ، هكذا ، هو مجتمع " بلا دولة ".

و تشير معالم هذه المرحلة (قبل–السياسية) على حد تعبير H.Arendt ؛ التي تتصارع في خضمها المجتمعات العربية ، بعنف ، إلى أنها مهووسة بطوباوية: " الوحدانية " (unicité) ، الوطنية أو القومية أمس ، و الإسلامية اليوم. تفرز هذه النزعة الوحدانية أثرين إثنين:

1 الولاء للدولة التي تحترم – على الأقل– النظام الرمزي،

2– خصخصة هذه الأخيرة ، على أساس القوة و العنف اللذين يقضيان على كل سلطة مضادة (معارضة) في المجتمعات التي تكون التشكيلات الوسيطية فيها ضعيفة لأسباب سوسيولوجية.

لا يشجع هذا المفهوم على بروز فضاء عمومي أو إمكانيات النقد و/أو الاعتراف بالتعددية الثقافية ، الاجتماعية ، الاقتصادية و الأيديولوجية... من قبل الجميع. و تتمثل

الطوباوية العربية بشكليها: القومي ، الإسلاموي في التطبيع الاجتماعي ، و كبت الاختلافات السياسية و رفض إقامة مؤسسات تمثيلية تنظم تلك الاختلافات.

يعطي المجتمع العربي ، اليوم ، انطباعا بتطابق الفضاءات الخاصة دون تمفصل بينها. و هنا تصبح القاعدة القانونية وسيلة دفاع لا أداة تحكيم عادلة. ذلك أن الفضاء "العمومي" هو مسرح قانون الأقوى في موقف يتميز بندرة المنافع ، و هو يمنح أو يطبع العلاقات بخاصية نزاعية حادة (محتدمة). و في هذا السياق ، تجري عملية خصخصة كل الثروات بما فيها تلك التي هي عمومية أي الدولة.

3- التنمية و التداول

و شيئا فشيئا ، يتبع الفرد الدولة التي تؤثر سياستها مباشرة على حياته اليومية وعلى مستقبل أبنائه. و تتصرف الدولة كقوة غاشمة خارجية متحررة أو متنصلة من المجتمع و تتخذ أفعالها على الرعايا صورة القدر المحتوم ، بواسطة الأداة الإدارية. و لم تعد مرحلة الاستقلال اللحمة بين الدولة و الشعب مثلما تعهدت بذلك زعامات القومية المتجذرة في سنوات (1950-1960). كما لم تقض على قدسية الدولة و لم تضع حدا لنزوعاتها الدكتاتورية أو العنيفة و القمعية.

و تؤكد عملية التوارث أو التوريث الخاصية الأبوية للنظم العربية المنغلقة اتجاه التداول الانتخابي و تنقل النخب. و توسم هذه الممارسات النظام الاجتماعي العام بالجمود في مختلف مناحي الحياة ، كما تقضي على عمليات التنمية و التطور و التقدم . و كذلك الشان بالنسبة للتقادم أو التمديد في الحكم الذي يتطلب التجديد لكسر الجمود (أنظر: مع هيكل ، لقاء صحفي أجرته قناة الجزيرة في 26-03-05).. و قد يعود ذلك ، أيضا ، إلى أن التمثلات الثقافية لم تلد من مفهوم " السيادة " ، الذي يفترض أن المجتمع هو مصدر و منبع السلطة و التشريعات و الثروة.

و قد ركز التقرير الثالث للتنمية البشرية في العالم العربي لعام 2004 ، الذي حمل عنوان " نحو الحرية في العالم العربي " و الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة في العاصمة الأردنية عمان ، بتاريخ 05-04-05 ، على موضوع الحرية و ضرورة الإصلاح السياسي الذي لم يعد يحتمل الإبطاء أو التباطؤ. كما انتقد الدولة العربية التي وصفها بـ" دولة الثقب الأسود" التي تفتقد إلى الشرعية السياسية.

إن مفهوم "الثقب الأسود" مستوحى من حقل الفيزياء الفلكية. فهو التكوينة السماوية التي يبدو أنها تبتلع كليا مجموع الطاقات التي تتموقع في محيطها المباشر لتمركزها في نقطة محدودة جدا و لكنها تتمتع بطاقة هائلة. فالقادة العرب يفعلون الشيء ذاته ؛ أي أنهم يقضون على كل المؤسسات الوسيطية أو المناوبة المستقلة التي تتواجد في فلكهم مستحوذين بذلك على معظم الصلاحيات تاركين حولهم جهازا مؤسساتيا خاويا.

هذا يعني في النهاية أن المسؤول في القمة يبقى هو الوحيد الذي يحوز على سلطات كبيرة. و تختزل السلطة المضادة في وضعية جهاز بلا روح لأن مركباته تم إفراغها من طاقاتها أي من صلاحياتها.

و هناك تماثل في حركة تمركز السلطات بين أيدي شخص واحد تتجلى في بلدان النظام الجمهوري أو الملكي على المستوى نفسه: فالظاهرة هي ذاتها. حيث تحولت سلطات الحزب الواحد في النظم الجمهورية إلى نظام السلطة الوحيدة التي يتميز بها رئيس الجمهورية.

و في النظم الملكية كان الملك يختار من قبل أفراد العائلة أو القبيلة في السابق ، وصار الاختيار الآن ، بيد من يملك ، واضعا بذلك حدا لصلاحيات القبيلة أو العائلة التي تعود إلى ما قبل المرحلة الإسلامية.

و قد اعترضت على صدور هذا التقرير ، مصر ، لكونها مستهدفة عن مسالة التوريث و تقليص الحريات. بالإضافة إلى ، الولايات المتحدة ، التي انتهكت حقوق الإنسان أثناء اجتياحها و احتلالها للعراق.

و هنا تمكث نكسة القومية العربية المتأصلة ، التي انتهت إلى تقبل النظام الكولونيالي "الجديد" الذي تستفيد منه الدول التي أسسها ، و هي تطلب الدعم الغربي لقمع مختلف المعارضات المنعوتة بالإسلاموية. و تتهم المعارضة بنقد الأمة ، و ليس نقد السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للنظام. و من هنا ، أيضا، تجد الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان مبرراتها أ اتجاه الأفراد المتهمين و المحكوم عليهم أمام المحاكم " بالخيانة و المساس بالوحدة الوطنية و العمالة للقوى الأجنبية ".

كما انتقد ذات التقرير الأجهزة التنفيذية التي تتكور على نفسها ، و اعتبر المخابرات هي التي تستحوذ على السلطة الحقيقية. هذا الأمر جعل السلطة التنفيذية في حِـِلٍّ من

الدساتير على نواقصها. كما أعذر من مغبة وقوع خراب في العالم العربي و تداول السلطة عن طريق العنف المسلح.

في هذا الخضم ، برز لاعب جديد تميز باستدخاله في المصالح الإدارية (العدالة ، البلدية ، الجمارك ، المصالح الحكومية...) لتقديم خدمات مقابل قيمة مالية يقتطعها ، وهو بهذا يمنح الدولة الطابع اللاعمومي: إنه ظاهرة الرشوة.

لا يمكن لهذه الممارسات المعممة للرشوة أن تستفحل إلاّ عندما يصبح الحس أو الوعي بالخاصية العمومية للدولة ضعيفا أو منعدما. إنها تشكل جزءا من الثقافة السياسية التي تعتبر إدارة دواليب الدولة من صلاحيات القادة الذين يستحوذون على السلطة مدى الحياة ، دون تقديم عرض عن ممارستهم لها أمام المحكومين. فجهاز الدولة شديد التطور بالنظر إلى هياكله و حق تدخله. و قد تزايدت بيروقراطية الدولة نظرا لغياب جماعة اجتماعية مهيمنة اقتصاديا بإمكانها أن تكون منافسا ؛ أي أن تقود عملية التنمية في المجتمع...(6).

4- *الجماهير بين الولاء و التمرد*.

يبدو أن الثقافة السياسية المهيمنة ، في الوطن العربي ، تميزها مفارقة "التَّطَبُع" (Habitus) الجمعوي للولاء و التمرد. و تنظم هاتان الخصلتان علاقة الرعايا بالدولة. و هي علاقة ازدواجية: ذلك أن الدولة هي بمثابة كيان خارجي هذا من جهة ، وهو الذي ينتسب إليه أفراد المجتمع الوطني في فترات التهديد الخارجي من جهة ثانية.

هذه هي الشروط السوسيولوجية التي اجتمعت للتشريع للدولة بوصفها راعية للأمة و للمصلحة العامة. و هي الميزة التي تظهرها كقوة مستقلة ، و كمبدأ لتوحيد الأمة... لكن هذه الاستقلالية الفريدة لها مقابل ، و هو لامحدودية على المستوى القانوني. و بوصفها قوة مفوضة (وصية) ، تنقلب الدولة إلى قوة استبدادية.

و موضوعيا ، فقد شجع وجود إسرائيل على هيمنة طبقات العسكر ، و حجب التناقضات الهيكلية المؤسسية ، بين النظم و الجماهير الُمدَاهَنة بكونها تمتلك قادة يصونون الشرف الوطني الذي نال منه الغرب. لقد كان المرحوم (إدوارد سعيد) محقا عندما أكد أن التنازلات العربية المتتالية تجهز على القضية الفلسطينية ، و تمنح عربونا للمحتل. و تفرز هذه الوضعية شعورا و اكتئابا و غضبا دفينا لدى الجماهير العربية التي تنفصل هكذا ، بقوة

عن حكامها الذين يعيشون العزلة الكاملة معتمدين على القهر الداخلي و الدعم الخارجي للبقاء.

و المفارقة أن هذا الواقع يتقبله الغرب ، و هو يعمل على تدعيم غالبية الأنظمة التي تفتتن بهذيان المماثلة أو المحاكاة العرجاء للغرب الذي لا يأبه لذلك. و ينتج هذا الواقع مظاهرات عنيفة من الحقد تميز عدة دول عربية... هذه الأزمات المتعاقبة تخدم دولا من بينها إسرائيل التي بإمكانها ، هكذا ، أن تفرض وجهات نظرها في محيط عربي صبياني متشرذم كما شجعت أمريكا على الانفراد بالعراق و استباحته. و المعارضة الوحيدة التي تواجهها الدولة هي أنها عاجزة عن توزيع الاعترافات التشريفية على الموالين لها دون المساس بكرامة الآخرين.

و تحيل ظاهرة الولاء و التمرد ضد الدولة و النظام الحاكم إلى اتجاهين أو موقفين في مواجهة الدولة ، مدعمين و مرفوضين في الوقت ذاته ، من الجماهير الموالية والثائرة في حين واحد. إن تبني الاشتراكية و معاداة الإمبريالية قد قبلتهما الجماهير ، سابقا، كخطاب لأنهما يناسبان التمثلات الثقافية المحلية.

و يمكننا الآن ، في الأخير ،

أن نتساءل إلى أي حد يمكن لمثل هذا المشروع (الموقف) أن يفتح الطريق نحو تنمية ممركزة ذاتيا و يزيح المعوقات أمام التحول المؤسساتي ، لا الانفتاح السياسي البسيط الذي يرجى منه بث روح جديدة (التوريث) ، في دستورية هي – تاريخيا– مهيأة سلفا.

إن الجماعات الخاضعة و/أو الموالية و رغم تشتتها ، و هو ما يحول دون ترجمة مطالبها ، طموحاتها أو غضبها إلى سجالات سياسية ، تثقل كاهل الحياة السياسية نظرا لكون آفة البطالة و مشتقاتها ، لوحدها تشكل تهديدا مباشرا للسلم الاجتماعي. و يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات فوضوية أو إلى انفجارات بإمكانها زعزعة الوحدة أو المشروع الوحدوي.

و عليه ، فالمجتمعات العربية لا تنتظم فيها المصالح الاجتماعية بطريقة مستقلة: ذلك أن المصالح التي بمقدورها أن تحوز على الفعل الجمعوي (التضامن) هي تلك التي ترتبط بالمجموعات العرقية أو الدينية. و هكذا "فصل جمهور الشعب ، حسب –ع . زغل– عن أطره التقليدية ، دون أن يقدر القطاع الحديث على منحه إمكانيات تجاوز هذه المرحلة الجديدة"(7).

و بناء على ما تقدم ، فإن مغازلة النظم العربية للغرب المنتصر ، دون نقد ممارساتها الاجتماعية يعني أنها تساهم في تعميق الفجوة بين طرفي المعادلة: الحكام والمحكومين. و في الظروف الراهنة التي يعمل فيها كل حاكم على النجاة بجلده ، فإن التغيرات الإجرائية الحقيقية لا تكون إلاّ إذا انطلقت من الداخل بتوطيد منظمات المواطنة ، و وضع حد لسياسة فرض الأمر الواقع التي يلجأ إليها القادة المستبدون الذين لا يأبهون إلاّ بالتدخلات الخارجية.

و للخروج من هذه الأزمة المتعددة الجوانب ينبغي العمل على بنية المجتمع لتجاوز الانقسامات الإثنية و العقيدية و القبلية أي ضرورة القيام بنوع من هدم–إعادة بناء على أساس مفهومي الشعب و المواطن. فالدولة الديمقراطية تفترض وجود الشعب لا تجمع قبائل أو عشائر. و وجود الشعب يجب أن يكون على أساس الانصهار و التلاحم على عن طريق تفتيت وحداته. و هو ما لم يستطع العرب تحقيقه إلى الآن.

المراجع.

1-Hichem Djait , la personnalite et le devenir Arabo-islamiques , le seuil , Paris , 1974 , p :262-268.

2- Clement-henry Moore , « raisons de la faillite du parti unique dans les pays Arabes » , revue de l' occident musulman et de la méditerranée , (15-16) , 2º semestre , 1973 , p :241-252.

3-Clifford Geertz , islam observed , religious development , in Morocco and Indonesia , N-H and London ,Yale U.P ,1968 , P :77.

4-J.P. Vatikiotis , «Tradition and political leadership : the example of Algeria »,Middle eastern studiesII(4)Juillet,1966 p:309-329.

5-Ernest Gellner , « the Struggle for Morocco ′s past » the middle east journal 1961 , P:79-80

6-Maurice Flory et Robert Mantran , les régimes politiques des pays Arabes , Paris , p.u.f , 1968 , 130-157.

7-Abd. Zghal , « la construction national du Maghreb » in A.Abdel-malek(ed) rennaissance du monde Arabe , Gembloux , Duculot , Sned , Alger , 1972, p :166.